

مرورة هي بفتح الميم وفتحها كذا اضبطه ايج المالكي وهي لغة التمامة
 وشرا ما ذكره الميم فيما ياتي بقوله بان يتخلف اذ قال الشاعر
 مرت علي المروة وهي تنكب فقلت علي ما تنقب الفتاة
 فقالت كيف لا اكبر واسهل جيمها دون طلق الله ما تعلق
 مغلغلي لا يضبط والنبوة وشق الجيب هذا ما قاله النجاشي
 ومربح علي النجاشي لا يكفر ولا يقصد بعد عنه ليرضه
 لمبتدعا وان كان المتبادر لفساد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
 اي بان لا يكفر ولا يقصد فاستقام جعله بياناً للذي تقبل شهادته
 كخلفه ما لو جعله جملته وصف لمبتدع بان يتجزأ في قول شرطيات
 لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يقصد اي بان يكون مبتدعا يكفر ويقصد
 وهو غير مراد لان ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام
 فيه بل في الذي تقبل شهادته وغير من لم يقبله جوع او عطش
 نعم لو اكل داخل فوت بحث لا ينظر احد وهو ممن يليق به او كان
 صائما وقصد المبادرة لسنة الفطرا اجمعه عنده ثم موما تجر بالمروة
 بيده لصديقه كما يبيع لغيره لان عدم محاباة الصديق تحل بالمروة
 بعد البر فقال الزركشي ان اجاب قل بان ذلك كما عن اهتاد
 ولذلك وافق عليه وقد يتوقف فيه من حيث ان الخلع لا يظلم الا بهتاد
 لانه عدم التخلف خلف امثاله في زمانه ومكانه مع كونه مبدعا
 تقيد استحيان بمعنى انه استحسن ذلك لاجل اعانة الكفار وقلنوه
 اي او قاروق وعدوا والياب علي شرطه وان لم يقترت به ما يجرمه
 في ضم ايج ان الكتاب ليس قيدا فقله عن زيب فليراجع اما اهل كتب
 الشرع فغيره المتأخر انه ان اقترب به ما يجرمه وهو ان شرط المال
 من الجانبين او اوردوا يصير صغيرة لا خاف ما فقه لان مع المال من
 الجانبين فمروا من امرها سابقا على غير الالة التملك ففعلها متعاط
 لفتد فاسد وكل منها صرام فالوان لم يشترط فيه ما ذكره لان فيه صرف
 العمل بالمال المحرم فان ارضه علي معتقد التحريم صرامه فتلخص ان الشرع
 ثلث حالات الاولى الحرة اذا كان فيه مال الثانية الكراهة اذا اظلم عن

المال

المال الثالثة اخلال المروة الغنم لرد الشهادة اذ اكب عليه والمنعلة
 كالشرطي واما الفرد والطلب فحرامات وان لم يكن مع مال زيب او علي
 فمنا بالمد اي بلاءه والاحرام واكثر قصر اي بلاءه تكسر والاحرام مع
 حصول الكفاية اي فرض الكفاية بغيره ومن شروط القبول ان هذا
 مكره مع قوله السابق ان يكون غير متم في شهادته غاية ان هذا تفصيل
 وتفسير لذلك فلو قال وما تقدم من كونه غير متم ان له تجر اليه شهادته
 نفعا اذا كان اولى والصرف كسبوع البلوت واخرى المكوس والكاهن
 اي من غير عن المفسيات او فاسق اي او اعادها فاسق اقلع الاموال
 بتعلق بالمال والندم بالمعاصي والفرع بالمستقل ضم زيب
 في الاسباب المانعة كحر النفع ودفع الضرر واسقاط ذكر فضل بعضها
 فهو مقابله قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مرفوع منه فذكره تقتصر
 بما علم او وصفا كالتكوية والاثوية فانه الغلب وقوعا علة
 لقوله بداهه فهو توجيه لتقديم الكلام عليه مع كون حق الله اهم منه
 ومقدما في التخصيص ففقهه لف وشره مشوش كفقوية لله تعالى هو
 تنظير فلا ينافي ان الكلام في حق الادبي اولاد في كقصاص سطلوق
 اي بغيره او بغيره ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بغيره بنت
 بشهد وسين زيب وكما اي له جرات ائبات الهرة فان ادعته المرأة لائبات
 الهرة او شرطه او الالة فنشئت بشهد وسين في المعنى المذكور وهو
 مال يفقد منه المال ويطلع عليه الرجال غالب ان ندم اي طلب
 كالوكيل اي فلا بد من رطبين برطب وامراتين اي اورجبر وسين كما
 في المتراب ان يسم ويقرب منه اي من هذا التفصيل صدق
 شاهده اي واستحق قيمه ما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق وان
 استحق كذا كما ذكره في شرح المنهج تتبع اي ليطلب بالحق ومثله الارجح
 وهذا مثال للقدرا المالي وقوله اذالة مثال للفرخ وظان النظم انه
 مثال من اسئلة العقد المالي اي وقوله وضار واجل مثال من الحق
 المالي كبكره اي وشيوية وحين صرح في امكان اقامة السنة عليه
 وهو المفتر ورضاع اي من الثدي كما سيذكره تحت توجيه اي فيما بين